

## مصر تريد تعاوننا أكبر مع فرنسا في ليبيا

وخلال لقاء جمعه بحفتر وعقيلة صالح أكد السيسي دعم بلاده لمسار الحل السياسي للأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات الخارجية، وترجيحها بأي خطوات إيجابية تؤدي إلى التهدئة والسلام والبناء والتنمية.

وفي وقت سابق، جدد السيسي حديثه عن الخطوط الحمراء سرت - الجفرة التي ينبغي على الميليشيات عدم تجاوزها وذلك في وقت تبحث فيه ميليشيات حكومة الوفاق عن ذريعة لخرق وقف إطلاق النار وعودة الحرب. وكانت مصر قد دفعت بالعديد من المبادرات من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة الليبية، غير أن تعنت حكومة الوفاق وحليفها أنقرة أربا ذلك حتى عادت المباحثات بين الفرقاء غداة إعلان رئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج عن وقف إطلاق النار في أغسطس الماضي.

ويرى مراقبون أن نجاح المباحثات المرتقبة في جنيف يبقى رهين تفكير الميليشيات وإخراج المرتزقة من ليبيا، إلى جانب اعتماد الآليات التي سيقع على أساسها اختيار من يتقلد المناصب السيادية واستكمال مسار اللجنة العسكرية 5 زائد 5.

لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، مؤكدا على ضرورة العمل المشترك لوقف التدخلات السلبية المرعزة للأمن والاستقرار هناك في إشارة صريحة للتدخل التركي في ليبيا.

### سامح شكري أكد لجون إيف لودريان ضرورة العمل المشترك لوقف التدخلات السلبية المرعزة للأمن والاستقرار في ليبيا

وكان لودريان دعا إلى احترام وقف إطلاق النار واستئناف الحوار السياسي الليبي، مطالبا بتنفيذ حل التوزيع الشفاف والعادل لعائدات النفط.

ومن المتوقع أن تتواصل المحادثات الليبية في مدينة بوزنيقة المغربية، الأحد، في محطة تستقبل المفاوضات المصرية التي ستعقد في جنيف. وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، قد جدد الأربعاء موقف بلاده الثابت لدعم الحل السياسي للأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات الخارجية.

عمان - شدد وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظيره الفرنسي جون إيف لودريان على ضرورة التعاون المشترك من أجل استبعاد أي تدخل سلب في الأزمة الليبية، وذلك في وقت من المتوقع أن تتواصل فيه المباحثات الليبية - الليبية، الأحد، في بوزنيقة قبل الذهاب في حوار يوصف بأنه مصري ستحتضنه جنيف.

وسرعت القاهرة مؤخرا من وتيرة تحركاتها في محاولة منها لتقريب وجهات النظر أكثر بين قائد الجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، ورئيس البرلمان عقيلة صالح، علاوة على درء التدخلات الأجنبية في ليبيا التي عمقت الأزمة التي تغرق فيها البلاد منذ سنوات على غرار التدخل التركي، حيث تدعم أنقرة حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج بالآلاف من المرتزقة والسلاح.

وبحث وزير الخارجية المصري، الخميس، مع نظيره الفرنسي جملة من الموضوعات من بينها الملف الليبي. وصرح المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية أحمد حافظ بأن "شكري استعرض خلال لقائه بلودريان على هامش الاجتماع الوزاري الرباعي بعضا الجهود التي تبذلها مصر

## صراع مكشوف بين سعيد والمشيشي ينبئ باستمرار الأزمة السياسية في تونس

الرئيس التونسي يحيي جدل «أزلام النظام السابق»



### الخلافا تشق طريق الرجلين

شهدتها العلاقة بينهما سابقا، ذلك ان الكلام الغاضب الذي قاله الرئيس قيس سعيد بنبرة حادة، ينم عن ارتفاع سقف الخلافا ليشمل مسائل أخرى أكثر عمقا تتمحور بالأساس حول السيطرة على الإمساك الفعلي بالسلطة التنفيذية. وتداخل في هذه الخلافا، حسابات أخرى مرتبطة بموازين القوى

في علاقة بالصراع الدائر منذ فترة بين الرئيس قيس سعيد، وراشد الغنوشي بصفته رئيسا للبرلمان، وهو صراع عمقته التحركات الأخيرة للمشيشي التي اقترب فيها كثيرا من الغنوشي وحليفه نبيل القروي على حساب قيس سعيد.

ويعكس اصطفا الغنوشي إلى جانب المشيشي ودفاعه عن قراراته، الذي تراقق مع انتقادات حادة وجهها مسؤولو حزب قلب تونس، إلى الرئيس قيس سعيد، أن الخلافا بين هريسي والسلطة التنفيذية تخفي صراعا متعدد الجبهات، وليس معزولا عن السياق العام لتشابك المشهد السياسي الداخلي المرتبط بالحكومة.

ووقف الغنوشي في تصريحات له تعليقا على كلمة الرئيس قيس سعيد، إلى جانب رئيس الحكومة هشام المشيشي، حيث اعتبر أن التعيينات التي قام أو سيقوم بها المشيشي "نافذة ما دامت لا تخالف القانون والدستور".

وفيما دعا الغنوشي في نفس السياق إلى سياسة التوافق والتعاون بين مختلف السلطات، انتقد النائب البرلماني، عياض اللومي القيادي في حزب قلب تونس، موقف سعيد من التعيينات، ووصفه بـ"الشعوبي". وأكد في تصريحات إذاعية أن حقيقة هذه الخلافا، ليست التعيينات، وإنما تعود بالأساس إلى أن الرئيس قيس سعيد "لم يتقبل تحول حكومة المشيشي إلى حكومة سياسية.. ليست حكومة جديدة، ومع ذلك، ربطت مصادر سياسية تحدثت لـ"العرب"، هذا الأمر بتواتر لافت لتقارير إعلامية تناقلت في وقت سابق تضمنت معلومات مُسرّبة مفادها أن المشيشي يعترزم تعيين عدد من المستشارين، منهم من تولى مناصب رسمية أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي.

وتدفع تلك المعلومات بعدة أسماء منها توفيق بكار، المحافظ الأسبق للبنك المركزي، المرشح تعيينه مستشارا للشؤون الاقتصادية في حكومة المشيشي، وسليم التيساوي مستشارا للشؤون الاجتماعية، وإلياس الغرياني مستشارا للشؤون الدبلوماسية، إلى جانب المنجي صفره الذي لم يُحدد المنصب الذي سيسند له.

ويرى مراقبون أن هذا التوتر بين الرجلين يبدو مختلفا عن التوترات التي

لم تمر أسابيع على تركية البرلمان التونسي لرئيس الحكومة الجديدة، هشام المشيشي، حتى وجد الأخير نفسه في صراع مع الرئيس قيس سعيد الذي انتقد وبشدة تعيينات من المتوقع أن تعلن عنها الحكومة التونسية وضمت مسؤولين من نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

### الجمعي قاسمي/خالد هديوي

ضده خاصة مع تكراره اتهامات لأطراف

لم يسمها. وفي هذا الصدد، فسّر الباحث في العلوم السياسية محمد الصبحي الخلافاي بوادير الخلافا في مستويين اثنين يتعلق الأول بمدى أحقية الرئيس سعيد في هذا الشأن على الرغم من حقه في الإقالة براهه في المسألة، ويتعلق المستوى الثاني بالشكل والإخراج السعي جدا لسعيد في التوصل مع المشيشي.

وأضاف الخلافاي في تصريح لـ"العرب"، أنه "يمكن للرئيس سعيد الاحتجاج والضغط، لكن شكل الخطاب مرفوض باعتباره توجه بخطاب لا يمكن الرد عليه.. المشكل في الشكل، الرئيس سعيد لم يفهم بعد أنه رئيس جمهورية وهو لم يخرج من الطابع الشعبوي". واعتبر في هذه الكلمة التي عمدت الرئاسة التونسية إلى نشرها في موقعها الرسمي على شبكة "فيسبوك"، أن الشخصيات المعنية بتلك التعيينات "ليس لها مكان اليوم في الدولة التونسية، ولا يمكن أن تتحمل مسؤولية في الدولة.. لقد أجمعت في حق الشعب، ولا بد أن نحاسب ونحاكم".

وتابع مُخاطبا المشيشي بلهجة فيها الكثير من التهديد، قائلا "اعتقد أن لديك من الحكمة والوعي، ومن بعد النظر لإبعادهم عن أجهزة الدولة.. هؤلاء ليس لهم أي شعور بالمسؤولية، وليس لهم ضمير، عينا بالدولة كيفما شأؤوا.. وهناك إجراءات ساضطر اضطرارا لاتخاذها".

وفي المقابل، لم يصدر عن رئاسة الحكومة ما يُفيد بإقرار تعيينات جديدة، ومع ذلك، ربطت مصادر سياسية تحدثت لـ"العرب"، هذا الأمر بتواتر لافت لتقارير إعلامية تناقلت في وقت سابق تضمنت معلومات مُسرّبة مفادها أن المشيشي يعترزم تعيين عدد من المستشارين، منهم من تولى مناصب رسمية أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي.

وتدفع تلك المعلومات بعدة أسماء منها توفيق بكار، المحافظ الأسبق للبنك المركزي، المرشح تعيينه مستشارا للشؤون الاقتصادية في حكومة المشيشي، وسليم التيساوي مستشارا للشؤون الاجتماعية، وإلياس الغرياني مستشارا للشؤون الدبلوماسية، إلى جانب المنجي صفره الذي لم يُحدد المنصب الذي سيسند له.

ويرى مراقبون أن هذا التوتر بين الرجلين يبدو مختلفا عن التوترات التي

### الجمعي قاسمي/خالد هديوي

وجاء هذا الخروج العلني لتلك الخلافا صاخبا، ومفردات غاضبة صدرت عن الرئيس قيس سعيد، الذي استحضّر "خطابا ثوريا" أعاد به جدل "أزلام النظام السابق" إلى واجهة السجلات التي ساهمت في اهتراء المشهد السياسي في البلاد التي أنهكتها العناوين الخاطئة لصراع الإردات ومراكز النفوذ.

الجمعي قاسمي/خالد هديوي



باسل ترجمان

غير معقول أن يبقى أشخاص مهمين في قضايا رفعت من 2011

عياض اللومي

سعيد لم يتقبل تحول حكومة المشيشي إلى حكومة سياسية

## بوادير تعاون عسكري بين الجزائر والولايات المتحدة

قاعدة أفريكوم الأميركية، وقد كان مرفوقا بأعضاء من السفارة الأميركية في الجزائر". ولم تشر إلى مضمون المباحثات التي جرت بين الطرفين. والتقى قائد أفريكوم، مع كل من وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، وقائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقريحة، ولا يستبعد أن يكون رئيس الدبلوماسية الجزائرية قد عرض على ضيفه مواقف بلاده تجاه التطورات المستجدة في كل من ليبيا ومالي.

### مستجدات الأوضاع في الساحل واحتفاظ الجهاديين بهامش التحرك مكن من إحياء طموح واشنطن لتفعيل تعاونها

وكان بوقادوم، قد زار دولة مالي للمرة الثانية منذ إطاحة العسكر بالرئيس إبراهيم كايتا، فضلا عن زيارته للنيجر، وكان قد عبر للحكام الجدد في باماكو عن انزعاج بلاده من تعاطف دور منظمة الأيكوس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) على حساب دول الجوار وعلى رأسها الجزائر، وحض على ضرورة احترام جميع الأطراف لاتفاق السلام المبرمة في الجزائر العام 2015 بين أطراف الصراع في مالي.

وفي تصريح للجنرال سعيد شنقريحة، أمام الوفد الأميركي، ذكر بأن بلاده "تأمل في أن يكون الاجتماع مثمرا وحاملا لآفاق جديدة، كون الجزائر والولايات المتحدة تحوزان على إمكانيات كبيرة لتعزيز شراكتها من خلال ميكانزمات مختلفة قائمة على الشفافية والصراحة والمصالح المشتركة".

الجهادية واستهداف المصالح الأميركية ودول المنطقة.

ولا يُستبعد أن تكون واشنطن قد وجدت رغبة في سماح الجزائر لها بإقامة مقر قيادتها على أراضيها، في ظل التطورات السياسية التي أفضت إلى قيادة سياسية جديدة في البلاد، ومراجعتها لدور جيشها في المستقبل، وهو الطلب الذي كان محل رفض من قبل نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، رغم التعاون الملحوظ آنذاك بين البلدين في المجالين العسكري والاستخباراتي.

وتضمن بند في الدستور الجديد في الجزائر، إمكانية مشاركة الجيش الجزائري في مهام حفظ السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وأضاف إليها إمكانية إبرام اتفاقيات عسكرية ثنائية بينها وبين الدول ذات الاهتمام المشترك، وهو ما قد يكون ضمن مباحثات قائد قاعدة أفريكوم مع المسؤولين الجزائريين، لإبرام اتفاق ما بين الجيشين.

وفي بيان أصدرته السفارة الأميركية في الجزائر، ذكر قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا الجنرال ستيفن تاوئسنند، بأنه "لدنيا الكثير لتتعلمه وننتسركه مع بعضنا البعض، وإن تعزيز هذه العلاقة مهم جدا بالنسبة لنا"، في إشارة إلى خبرة الجيش الجزائري في الحرب على الإرهاب.

وأضاف "الجزائر شريك ملتزم بمحاربة الإرهاب، وإضعاف المنظمات المتطرفة العنيفة والأنشطة الخبيثة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مسائل تمثل ضرورة مشتركة بين الولايات المتحدة والجزائر". وكانت الرئاسة الجزائرية قد ذكرت في بيان مقتضب، بأن "الرئيس تبون استقبل الجنرال تاوئسنند قائد

### صابر بلدي

الجزائر - تواصل الجزائر والولايات المتحدة الأميركية مشاورتهما حول التعاون الأمني والعسكري في المنطقة، فرغم تضارب مصالح الطرفين في عدد من الملفات المتصلة بالحرب على الإرهاب ودور كل منهما في المنطقة، إلا أن التطورات المستجدة في مالي الوضع الليبي، أحيا الطموح الأميركي لوضع موطئ قدم بالمنطقة عبر بوابة الجزائر.

وفي هذا الصدد، التقى قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" الجنرال ستيفن تاوئسنند، بمسؤولين سامين في الدولة الجزائرية، على غرار الرئيس عبدالمجيد تبون، ووزير الخارجية صبري بوقادوم، إلى جانب قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقريحة وعدد من الضباط السامين.

وإن لم تتسرب معلومات وافية عن مضمون المباحثات التي جمعت الطرفين، فإن طبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية بين البلدين، والوضع في كل من مالي وليبيا، فضلا عن فرص التعاون بين الجيشين في المستقبل، بعد الرفع المنتظر للحظر الدستوري في الوثيقة الجديدة التي ستعرض على الاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل، كلها ملفات تصدرت هذا اللقاء.

ويبدو أن مستجدات الوضع في المنطقة واحتفاظ الجماعات الجهادية بهامش التحرك في الساحل الصحراوي، قد أحيا طموحات واشنطن لإعادة تفعيل علاقاتها العسكرية والأمنية مع الجزائر، خاصة أن للأخيرة رصيدا هاما في مجال الحرب على الإرهاب، لاسيما وأن الانفلات الأمني في الشريط الجنوبي والجنوبي الشرقي لا يزال يعتبر أرضية خصبة لتحرك الجماعات



بانتظار تعاون عسكري أميركي مع الجزائر